

## القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٥٠٨ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١  
إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرارات ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٨٩٣ (٢٠٠٩) و ١٩١١ (٢٠١٠) و ١٩٢٤ (٢٠١٠) و ١٩٣٣ (٢٠١٠) و ١٩٤٢ (٢٠١٠) و ١٩٤٦ (٢٠١٠) و ١٩٥١ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١) و ١٩٦٨ (٢٠١١) وإلى بيانات رئيسه بشأن الحالة في كوت ديفوار، وإلى القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠) بشأن الحالة في ليبيريا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة كوت ديفوار واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدها، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل، والتعاون الإقليمي،

وإذ يكرر تأكيد رغبته الشديدة في حلّ الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار سلمياً والتي تتطلب التوصل إلى حل سياسي شامل يحفظ الديمقراطية والسلام، ويعزز المصالحة الدائمة بين أهالي كوت ديفوار،

وإذ يثني على الجهود البناءة التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي من أجل حلّ الأزمة في كوت ديفوار، وإذ يكرر تأكيد دعمه للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لالتزامهما بحلّ الأزمة في كوت ديفوار،

وإذ يرحب بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي اتخذته في جلسته ٢٦٥ المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ في أديس أبابا، والذي يؤكد مجدداً جميع قراراته السابقة بشأن التدهور السريع للأزمة التي أعقبت الانتخابات والتي تواجهها كوت ديفوار منذ الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهي قرارات تعترف بانتخاب السيد الأسان درامان واتارا رئيساً لجمهورية كوت ديفوار،



**وإذ يرحب** بالمبادرات السياسية، ويحيط علماً بالبيان والقرار بشأن كوت ديفوار اللذين اعتمدهما هيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١،

**وإذ يعرب عن قلقه البالغ** إزاء تصاعد العنف مؤخراً في كوت ديفوار وخطر الانتكاس والعودة إلى حرب أهلية، **وإذ يبحث** جميع الأطراف على إبداء أقصى درجات ضبط النفس لمنع بلوغ هذه النتيجة، وعلى حلّ خلافاتها سلمياً،

**وإذ يدين** بشكل قاطع جميع الأعمال والبيانات الاستفزازية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداء والكراهية والعنف من جانب أي طرف،

**وإذ يدين** التجاوزات والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي في كوت ديفوار، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، **وإذ يؤكد من جديد** المسؤولية الأساسية لكل دولة عن حماية المدنيين **وإذ يكرر تأكيد** أن الأطراف في النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني، **وإذ يشير** إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقراريه ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وقراريه ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة،

**وإذ يرحب** بقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/16/25 المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، بما في ذلك قراره بإيفاد لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في الوقائع والظروف المحيطة بادعاءات وقوع اعتداءات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت في كوت ديفوار عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠،

**وإذ يؤكد** ضرورة محاسبة المسؤولين عن هذه الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك التي ارتكبتها القوات الخاضعة لسيطرتهم،

**وإذ يرى** أن الهجمات التي تُشن حالياً في كوت ديفوار ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، وأنه يجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم بموجب القانون الدولي **وإذ يشير** إلى أن المحكمة الجنائية الدولية، يجوز لها، بناء على أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٢ من نظام روما الأساسي، أن تبت في مسألة اختصاصها بالنظر في الوضع في كوت ديفوار،

**وإذ يقرر** أن الحالة في كوت ديفوار لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يبحث جميع الأطراف الإيفوارية والجهات المعنية الأخرى على احترام إرادة الشعب وانتخاب السيد ألسان درامان وatarara رئيساً لكوت ديفوار، على النحو الذي اعترفت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وباقي المجتمع الدولي ويعرب عن قلقه إزاء تصاعد العنف مؤخرًا **ويطالب** بالوقف الفوري لأعمال العنف ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخلياً؛

٢ - **يدعو** جميع الأطراف إلى السعي وراء الحل السياسي الشامل للاتحاد الأفريقي، وفي هذا الصدد، **يرحب** بالقرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس بتعيين ممثل سام لتنفيذ الحل السياسي الشامل ويهيب بجميع الأطراف أن تتعاون معه تعاوناً تاماً؛

٣ - **يدين** قرار السيد لوران اغباغو عدم قبول الحل السياسي الشامل الذي اقترحه الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي، **ويحثه** على التنحي على الفور؛

٤ - **يحث** جميع مؤسسات الدولة في كوت ديفوار، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، على الخضوع للسلطة التي حوّلها الشعب الإيفواري للرئيس ألسان درامان وatarara، **ويدين** الهجمات والتهديدات والعراقيل وأعمال العنف التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، والمليشيات والمرتزقة ضد موظفي الأمم المتحدة، وإعاقة عملهم في حماية المدنيين ورصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والمساعدة على التحقيق فيها، **ويشدد** على وجوب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم بموجب القانون الدولي، **ويدعو** جميع الأطراف، لا سيما أنصار السيد لوران اغباغو وقواته، إلى التعاون التام مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والكف عن التدخل في أنشطة العملية المتعلقة بتنفيذ ولايتها؛

٥ - **يكرر** إدانته القاطعة لجميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخلياً والرعايا الأجانب، وغير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات التي تظل حقوق الإنسان، لا سيما حالات الاختفاء القسري وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، وقتل الأطفال وتشويههم والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي؛

٦ - **يشير** إلى الإذن الذي منحه لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، **ويشدد** على دعمه التام لها، وهي تنفذ ولايتها بحياذ، باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها لحماية المدنيين المعرضين لتهديدات جسدية وشيكة، في حدود إمكانياتها وفي مناطق انتشارها

بما في ذلك منع استعمال الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين، ويطلب إلى الأمين العام أن يطلع فوراً على ما يتخذ من تدابير ويبدل من جهود في هذا الصدد؛

٧ - **يدعو** جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع عملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية التي تدعمها وخصوصاً بكفالة سلامتها وأمنها وحرية حركتها ووصولها بصورة مباشرة من دون أي إعاقة إلى جميع أنحاء أراضي كوت ديفوار لتمكينها من الاضطلاع بكامل ولايتها؛

٨ - **يدعو** جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ للتحقيق في الوقائع والظروف المحيطة بادعاءات وقوع اعتداءات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت في كوت ديفوار عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، **ويطلب** إلى الأمين العام إحالة هذا التقرير إلى مجلس الأمن وإلى الهيئات الدولية المعنية الأخرى؛

٩ - **يدين** استخدام محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية وغيرها من وسائل الإعلام للتحريض على التمييز والعداء والكراهية والعنف، بما في ذلك ضد عملية الأمم المتحدة وكذلك أعمال التخويف والعنف ضد الصحفيين **ويدعو** إلى رفع جميع القيود المفروضة على ممارسة الحق في حرية التعبير في كوت ديفوار؛

١٠ - **يعرب** عن قلقه العميق إزاء زيادة عدد المشردين داخلياً واللاجئين الإيفواريين، ولا سيما في ليريا، الناجمة عن الأزمة في كوت ديفوار، **ويدعو** جميع الأطراف الإيفوارية إلى التعاون التام مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي تعمل على تعزيز وصول المعونة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين داخلياً؛

١١ - **يكرر تأكيد** مطالبته القائمة منذ أمد طويل بأن يرفع السيد لوران اغباغبو الحصار عن فندق غولف من دون إبطاء؛

١٢ - **يقور** اعتماد جزاءات محددة الهدف ضد الأفراد الذين يستوفون المعايير الواردة في القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة، بما في ذلك الأفراد الذين يعرقلون السلام والمصالحة في كوت ديفوار، ويعرقلون أنشطة عملية الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الدولية العاملة في كوت ديفوار ويرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبالتالي **يقدر** أن يخضع الأفراد الواردة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار للتدابير المالية والمتعلقة بالسفر المفروضة بموجب الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، **ويؤكد** من جديد التزامه النظر في اتخاذ مزيد من التدابير حسب الاقتضاء، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الهدف على الإعلاميين الذين يستوفون معايير الجزاءات ذات الصلة، بما في ذلك بالتحريض العلني على الكراهية والعنف؛

١٣ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

## المرفق الأول

### الجزءات المحددة الهدف

- ١ - لوران اغباغبو  
تاريخ الميلاد: ٣١ أيار/مايو ١٩٤٥  
مكان الميلاد: غانيووا، كوت ديفوار  
الرئيس السابق لكوت ديفوار: عرقلة عملية السلام والمصالحة، ورفض نتائج الانتخابات الرئاسية.
- ٢ - سيمون اغباغبو  
تاريخ الميلاد: ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٤٩  
مكان الميلاد: موسو، غراند - بسام، كوت ديفوار  
رئيسة الهيئة البرلمانية للجهة الشعبية الإيفوارية: عرقلة عملية السلام والمصالحة، والتحريض علنا على الكراهية والعنف.
- ٣ - ديزيري تاغرو  
رقم جواز السفر: PD - AE 065FH0  
تاريخ الميلاد: ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩  
مكان الميلاد: إيسيا، كوت ديفوار  
أمين عام في ما يسمى "ديوان رئاسة" السيد اغباغبو: المشاركة في حكومة السيد اغباغبو غير الشرعية، وعرقلة عملية السلام والمصالحة ورفض نتائج الانتخابات الرئاسية. المشاركة في أعمال القمع العنيف للحركات الشعبية.
- ٤ - باسكال أفيه نغيسان  
رقم جواز السفر: PD-AE 09DD00013  
تاريخ الميلاد: ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣

مكان الميلاد: بوادريكو، كوت ديفوار  
رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية: عرقلة عملية السلام والمصالحة، والتحريض على  
الكراهية والعنف.

٥ - ألسيدي جيحي

تاريخ الميلاد: ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦

مكان الميلاد: أييدجان، كوت ديفوار  
مستشار مقرب من السيد اغباغبو: المشاركة في حكومة السيد اغباغبو غير الشرعية،  
وعرقلة عملية السلام والمصالحة، والتحريض علنا على الكراهية والعنف.